الأمم المتحدة

A/ES-10/PV.43

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

الجلسة العامة **43**

الأربعاء، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الساعة 16/15

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

افتتحت الجلسة الساعة 16/15.

البند 5 من جدول الأعمال (*تابع*)

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

السيد البناي (الكويت): السيد الرئيس، أحييكم بتحية الإسلام دين الرحمة والسلام. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سأبدأ بتحية إجلال واحترام لـ 121 دولة التي سجلت موقفاً مشرفاً يوم الجمعة الماضي (انظر A/ES-10/PV.40 و A/ES-10/PV.41) وقررت ألا تقف وقوف الجامدين الصامتين أمام الإبادة والعقاب الجماعي التي يشهدها أشقاؤنا المدنيون العزّل من الشعب الفلسطيني. وأرجو ألا تنسوا أنه في اليوم الذي انتصرتم فيه للحق وقلتهم كلمة الفصل ووقفتم في وجه الإجرام والهجمات الشنيعة والماسخة لقوات الاحتلال الإسرائيلي، قامت تلك القوات بالإعلان عن الاجتياح البري لقطاع غزة. ولم يكتفوا بذلك، بل ضاعفوا قصفهم القبيح وعنفهم الدامي على المدنيين الأبرياء، والذين كان معظمهم من النساء والأطفال الذين لا ذنب لهم في أي شيء.

هل ما زال العالم يعتقد بأن ما يحدث هو دفاع عن النفس؟ هل ما زال هناك أشخاص قادرون على عدم الاكتراث لإبادة جماعية حيّة تحدث أمامهم كل يوم، وفي كل لحظة وحين؟ هل تقبلون بأن يضرب كيان احتلال منفرداً في عرض الحائط بقواعد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني؟ عجباً لمن يتعامى بصره عن إدانة الفظائع! لقد أوصلتم هذه المنظمة إلى هاوية غير مسبوقة وكل ذلك بسبب ازدواجية المعايير والانتقاء في تطبيق القانون.

إن موقف دولة الكويت حيال ما نشهده من عمليات إجرامية يرتكز على ثلاثة أمور: أولاً، الوقف الفوري لإطلاق النار؛ ثانياً، فتح المعابر وتيسير دخول المساعدات الإغاثية والإنسانية بشكل عاجل؛ وثالثاً، رفض أي محاولة للتهجير القسري للشعب الفلسطيني إلى خارج أراضيه المحتلة.

وبالحديث عن تطبيق القانون، سأستعرض معكم ما تقوم به قوات الاحتلال الجبانة من انتهاكات مستمرة ضد المدنيين. وأقول جبانة لأنني لا أجد وصفاً يتماشى مع جيش بكامل عتاده يستهدف مدنيين أبرياء لا ذنب لهم سوى أن الله أكرمهم وخلقهم فلسطينيين.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، RoomAB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

إننا نشهد يومياً انتهاكات لمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، علاوة على قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والمنظمات الدولية التي لا تعد ولا تحصى. فلأستعرض معكم ما يتعلق بالانتهاكات المرتكبة بحق المدنيين. حيث أن أصعب وأمرّ ما نشهده في هذا القصف الإجرامي هو قتل الأطفال الأبرياء، أطفال لا يطمحون إلا إلى الذهاب إلى المدارس ليتعلموا ويلعبوا مع بعضهم البعض، أطفال لا ذنب لهم لا من قريب ولا من بعيد.

وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء هنا إلى البيان الذي أصدرته "منظمة إنقاذ الطفولة" قبل يومين وهو أن عدد الأطفال الذين قتلوا في غزة في غضون الأسابيع الثلاثة الماضية فقط قد تجاوز العدد السنوي للأطفال الذين قتلوا في جميع أنحاء مناطق النزاع في العالم منذ عام 2019، فمنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر قُتل أكثر من 3 300 طفل.

فلنستعرض معاً بعض قرارات مجلس الأمن التي تنتهكها يومياً السلطة القائمة بالاحتلال منذ أكثر من 25 يوماً.

أولاً، قرار مجلس الأمن 1261 (1999) والذي كان أول قرار من نوعه يعرض على مجلس الأمن يدين استهداف الأطفال في حالات الصراع المسلح وتشريدهم بالقوة وشن الهجمات على الأعيان المحمية بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الأماكن التي يتواجد فيها الأطفال عادة بأعداد كبيرة، بالإضافة إلى التكفّل بالوصول الآمن والتام ودون عوائق للعاملين في المجال الإنساني وإيصال المساعدة الإنسانية إلى الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة. كما يؤكد القرار على أهمية سلامة وأمن وحرية تنقل موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها، والتشديد على مسؤولية جميع الدول عن وضع نهاية للإفلات من العقاب وعلى التزاماتها بمحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف لعام 1949.

ثانياً، قرار مجلس الأمن 1998 (2011) الذي يدين الهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية من قبل الأطراف في النزاعات المسلحة، وجميع الانتهاكات الأخرى للقانون الدولي المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح.

ثالثاً، قرار مجلس الأمن 2286 (2016) الذي يدين أعمال العنف والهجمات والتهديدات الموجهة ضد الجرحى والمرضى والعاملين في المجال الطبي والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين يزاولون حصراً مهام طبية وضد وسائل نقلهم ومعداتهم، وكذلك ضد المستشفيات وسائر المرافق الطبية.

رابعاً، قرار مجلس الأمن 2347 (2017) الذي يدين تدمير التراث الثقافي، ممثلاً في تدمير المواقع الدينية، في سياق النزاعات المسلحة.

خامساً، قرار مجلس الأمن 2417 (2018) الذي يدعو جميع أطراف النزاعات المسلحة إلى تجنب استهداف الأعيان المدنية، بما في ذلك المواد والخدمات الأساسية التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، واحترام وحماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والشحنات المستخدمة لعمليات الإغاثة الإنسانية.

سادساً، قرار مجلس الأمن 2475 (2019) الذي يحث جميع أطراف النزاعات المسلحة على اتخاذ تدابير، وفقاً لما يقتضيه القانون الدولي من التزامات بشأن حماية المدنيين، بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنع العنف والاعتداءات المرتكبة ضد المدنيين في حالات النزاع المسلح.

سابعاً، قرار مجلس الأمن 2573 (2021) الذي يدين الهجمات في حالات النزاعات المسلحة الموجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية، وكذلك الهجمات العشوائية أو غير المتناسبة والتي تؤدي إلى حرمان السكان المدنيين من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة، بوصفها انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني، ويطالب جميع أطراف النزاعات المسلحة بوقف إطلاق النار على السكان المدنيين.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد هلال (المغرب).

اعذروني على الإطالة، ولكن يبدو أننا وصلنا إلى مرحلة تتطلب منا أن نبدأ بسرد كافة الانتهاكات الإسرائيلية في كل اجتماعاتنا. فما بتنا نشهده من تضليل إعلامي مخزٍ من قبل قوات الاحتلال يستوجب منا أن نرد عليهم بحقائق لا يمكنهم دحضها. فقد بدا واضحاً أن علو كلمة الحق يؤلمهم، ووقوف شعوب العالم بجانب الحق الفلسطيني

يرهبهم. إننا نؤكد على الحاجة الماسة إلى تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بحماية المدنيين، حيث أنها تتضمن مبادئ وأموراً متفقاً عليها وغير جدلية. فليس من المنطقي عدم تطبيقها اليوم. هذا وكأن من صاغ القرارات يعلم ما سيلي من أحداث إجرامية في المستقبل، حيث تبدو هذه القرارات مفصّلة على الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها قوات الاحتلال.

لقد أوجعهم كلام معالي الأمين العام للأمم المتحدة عندما قال إن ما حصل في غزة في 7 تشرين الأول/أكتوبر لم يأت من فراغ. فسرعان ما قاموا بالتطاول عليه مطالبين باستقالته، وأعلنوا رفضهم دخوله إلى كيانهم المحتل. وأنا أقول لك يا معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش إنك البوصلة الأخلاقية لهذه المنظمة. لم نعتد أن نسمع منك إلا كلمة الحق مهما كانت مرارتها، فأنت محل ترحيب في كل مكان على هذه الأرض لا يخشى كلمة الحق والعدل والصدق. وكل ذلك لا يؤكد إلا ما نعلمه مسبقاً، وهو أن هذا الكيان المحتل لا يعرف للصدق مذهباً ولا للحق مسلكاً، فلا يخرج منه إلا زيف الشعارات وكذب الروايات.

لقد حان الوقت وتقطعت السبل، فلن نعيد ونكرر ما كنا نقوله على مدار السنوات الـ 56 الماضية. فما يقع من قصف وقتل وعنف بشكل وحشي ودامٍ من قبل المحتل لا مكان له في عالمنا اليوم. ولا طريق إلى الأمام إلا بسلام كامل وشامل من خلال تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وصولاً إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وتمسكنا بخيار السلام العادل والشامل كخيار استراتيجي وفقاً للمرجعيات والقرارات الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية. فلا عودة لنا لما كنا عليه. فقد ولّى وأدبر ذلك الزمن. وليس تقاعساً أو رفضاً منا للتعاطي مع الحدث. فالعالم يشهد أن دولة فلسطين لم ترفض المفاوضات السياسية إطلاقاً. ولكن التغافل عن الشرعية الدولية وفقاً لأهواء وتغيرات من يستلمون زمام الأمور في الجانب الآخر أمر لن نقبله أو نتهاون في التعامل معه. فنحن دول لا يقلّ تأثيرنا عنكم بشيء.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأوجه كلمات واضحة للكيان المحتل. لقد جربتم كل شيء. كل شيء! غدرتم وحاربتم وقصفتم وقتلتم فهجرتم وشردتم واعتقلتم وسجنتم، حتى أن الأرض والنبات والدواب لم تسلم من شرككم وبطشكم. ولم يبق سوى خيار واحد، وهو خيار واضح وهو الخيار الأوحد الذي سيخلصنا من دوامة العنف التي فرضتموها منذ 56 عاماً، وهو إنهاء الاحتلال والخروج من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن قلبنا يدمى ودمنا يغلي. اخرجوا من أراضينا! اخرجوا غير مأسوف عليكم! فلا نامت أعين الجبناء!

ختاماً، أيها الشعب الفلسطيني الحر! يا أهل الصمود والكفاح والنضال! والله وبالله إننا لنفخر بكم وبصمودكم وبشجاعتكم التي ليس لها مثيل! فلن ندّخر صوتنا لإظهار حقكم، ولن ندّخر جهداً في نصرتكم. فرباطة جأشكم تلهمنا جميعاً. كنتم وما زلتم وستظلون عنوان الكرامة والعزة والنخوة. رحم الله شهداءنا الأبرار وحفظ الله أشقاءنا في فلسطين من كل مكروه.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إن أحداث الأسابيع الأخيرة في منطقة النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي ربما حازت على اهتمام جميع الناس على كوكب الأرض بلا استثناء. إننا جميعاً نشعر بالحزن جراء الروايات المروعة والمعاناة الإنسانية التي يلوم الطرفان بعضهما بعضاً عليها، بينما يستمر موت المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين.

تتلقى بعثتنا كل يوم عشرات الطلبات من مواطنين إسرائيليين وفلسطينيين على السواء، فضلاً عن ممثلين عن الشتات. إنهم يكتبون عن أقاربهم في منطقة النزاع، ويطلبون منا أن نفعل شيئاً على الأقل لوقف العنف، أولاً وقبل كل شيء لضمان وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن وإيصال المساعدات الإنسانية اللازمة. وهناك الآلاف من القصص الشخصية المروعة، آلاف الأرواح. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكل من يخاطبنا أننا نستمع إلى تلك الطلبات ونحاول أن نفعل كل ما في وسعنا لضمان أن يتمكن المجتمع الدولي من اتخاذ إجراء لحل هذه الأزمة الحرجة.

وأشدد مرة أخرى على أن العنف الذي يتعرض له المدنيون الإسرائيليون منذ بداية تشرين الأول/أكتوبر لا يمكن تبريره. وإننا نرفض

وندين بصورة قاطعة أي عمل إرهابي. ونعرب عن تعازينا لجميع من فقدوا أحباء لهم في إسرائيل وفلسطين وبلدان أخرى. ونطالب بالإفراج عن جميع المعتقلين.

بيد أن هذه المأساة، للأسف، لم تأت من العدم. فلا يزال النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي الذي طال أمده في صميم كل الاضطرابات التي تحصل في الشرق الأوسط. ولأكثر من سبعة عقود، ظلت القضية الفلسطينية التي لم تُحل بعد مصدراً للنزاع الإقليمي والدولي، وتستغلها الجماعات الإرهابية والمتطرفة في مختلف أنحاء العالم لأغراض أيديولوجية. وعلاوة على ذلك، تسبب عدم التوصل إلى حل للمسألة في معاناة لا توصف للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي والدول العربية وللعديد من الفلسطينيين في الشتات هناك، بمن فيهم اللاجئون الذين أجبروا على التجمع في مخيمات محددة لعقود.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، تفاقم هذا الوضع بسبب محاولات واشنطن المنفردة، بمعزل عن العمل المشترك والجهود المتفق عليها، لفرض سلام اقتصادي على جيران إسرائيل من العرب دون حل القضية الفلسطينية. لقد وصل الأمر إلى حدّ إطلاق مبادرات انفرادية، وهي لا تتجاهل الأساس القانوني الدولي الذي أقرته الأمم المتحدة للتسوية الفلسطينية – الإسرائيلية المكرسة في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة فحسب، بل تقوضه أيضاً.

وعلى وجه الخصوص، حاولت الولايات المتحدة أن تغضّ الطرف عن البناء الجاري للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة واعترفت بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان المحتلة. ونسمع الأمريكيين الآن يدعون فجأة إلى إنهاء عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية. ونتيجة لليأس الفلسطيني، لدينا الآن نزاع على نطاق لم يسبق له مثيل، ويهدد بالانتشار إلى منطقة الشرق الأوسط بأسرها.

طوال هذه السنوات، حذرنا صراحة من عدم جدوى مثل هذه السياسة ومن خطورتها، قائلين صراحة إنها قد تؤدي إلى عواقب مأساوية. ويثبت اندلاع العنف مؤخراً ما قلناه منذ وقت طويل: إن تطبيع علاقات إسرائيل مع الدول العربية، وإن كان تطوراً إيجابياً في حد ذاته، لا يمكن، ولا ينبغي له، أن يأتي على حساب الفلسطينيين ولا يمكن أن يؤدي إلى استقرار شامل للحالة دون حلّ للمسألة الأساسية في الشرق الأوسط – تسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وكما رأينا مع اتخاذ القرار الذي قدمته الأردن دإط–21/10 في هذه القاعة في 27 تشرين الأول/أكتوبر، فإن قادة جميع الدول العربية والإسلامية والعديد من الدول الأخرى يتشاركون في ذلك النهج.

ومن المفارقات أن المجتمع الدولي بأسره يعترف، من ناحية، بعدم شرعية الأعمال الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأحكام القانون الدولي. ومع ذلك يفضل زملاؤنا الغربيون، من ناحية أخرى، ألا يذكروا في بياناتهم بأن التصعيد الحالي غير المسبوق في الميدان هو، في جملة أمور، نتيجة لسياسة القدس الغربية الاستيطانية، فضلاً عن القيود المنتظمة التي تفرضها على حقوق السكان الفلسطينيين في زيارة أماكنهم المقدسة بحرية. ومن المشجع أن أنطونيو غوتيريش لم يخشَ قول ذلك خلال المناقشة المفتوحة التي أجراها مجلس الأمن بشأن الشرق الأوسط في 24 تشرين الأول/أكتوبر، مشيراً إلى أن التصاعد الحالي في العنف لم يحدث في فراغ (انظر S/PV.9451)، وتعرّض بسبب ذلك فوراً لانتقادات حادة وغير مستحقة من إسرائيل التي تفضل أن تبدأ التاريخ من الصفر، أي من 7 تشرين الأول/أكتوبر.

ولا يزال يتعين علينا جميعاً أن نعود إلى الأسباب الجذرية للنزاع وأن نعيد التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية إلى المسار المتفق عليه. بيد أنه يجب أن يكون هناك اليوم وقف فوري لإطلاق النار ووضع حد لإراقة الدماء. ويبدو أن ذلك يجب أن يكون واضحاً للجميع. ومن المؤسف أن يواصل زملاؤنا الغربيون في مجلس الأمن إحباط أي جهود لخفض التصعيد على أرض الواقع ومنع المجلس من اتخاذ إجراء عاجل يهدف إلى تطبيع الحالة في أقرب وقت ممكن، وفي مقدمتها وقف إطلاق النار. وهذا ليس المنطق السليم فحسب، بل هو أيضاً ما تطلبه المنظمات الإنسانية العاملة في غزة.

من الواضح أن العملية البرية الإسرائيلية الواسعة النطاق الجارية الآن في غزة قد لا تصبح مأساة كبرى لسكانها البالغ عددهم مليوني

نسمة فحسب، بل قد تصبح أيضاً شرارة محتملة لنزاع على مستوى المنطقة. وقد يبدو أن الجميع يدرك خطر مثل هذا السيناريو. وواشنطن وحدها هي من لا يريد أن يسمع عنه، وهي تحاول بنفاق النهوض بأجندتها الإقليمية، بما في ذلك من خلال مشروع قرار مجلس الأمن المسيس S/2023/792 الذي لم نسمح نحن والصين باعتماده.

إن هدف زملائنا الأمريكيين لا ينحصر في صرف الانتباه عن فشل سياستهم وتحويل المسؤولية من السقيم إلى السليم، وإلقاء اللوم في جميع المشاكل على إيران وحزب الله والشوارع الفلسطينية في غزة. بل تتمثل مهمتهم أيضاً في جعل مجلس الأمن يضفي الشرعية على العملية البرية الإسرائيلية في غزة. في نهاية المطاف، كما نتذكر جيداً من الوضع في منطقة حظر الطيران في ليبيا عام 2011، لم يكن من الصعب على زملائنا الغربيين تفسير قرار مجلس الأمن 1973 (2011) لصالحهم وإطلاق العنان للعدوان على ليبيا. ليس للمجلس الحق في إعطاء مثل هذا التفويض المطلق.

وأود أن أشدد على أننا بينما ندين قتل المدنيين الإسرائيليين والأجانب هناك، لا يمكننا أيضاً أن نغض الطرف عن انتهاكات القدس الغربية الصارخة للقانون الإنساني الدولي في غزة. فهناك أحياء كاملة يجري تسويتها بالأرض. ووفقاً للتقارير، تجاوز عدد القتلى في المنطقة المحاصرة 500 8 شخص، حوالي 70 في المائة منهم هم من الأطفال والنساء وكبار السن. وقتل أكثر من 200 فلسطيني في أقل من 24 ساعة بين 30 و 31 تشرين الأول/أكتوبر، وفقاً للأرقام الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وقد أودت الغارات الجوية العشوائية بالفعل بحياة 500 3 من اليافعين في غزة، مع وجود أكثر من 000 2 شخص تحت الأنقاض، نصفهم من الأطفال. وأدت الغارة الأخيرة على مخيم جباليا للاجئين في قطاع غزة إلى إصابة أكثر من 400 شخص. إن حجم الخسائر التي تكبدتها وكالات الأمم المتحدة مروّع: فقد قُتل 67 موظفاً وجرح 22 ودمر 42 مرفقاً تابعاً لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وبلغ عدد النازحين داخلياً في غزة 1,6 مليون شخص. ونتيجة لقصف المنطقة المحاصرة، خرجت تسع مستشفيات عن الخدمة بصورة تامة، وتعاني المستشفيات المتبقية من نقص حاد في الأدوية. وفي الضفة الغربية، قتل أكثر من 100 شخص، من بينهم أكثر من 30 طفلاً، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وقد تم تهجير ما يقرب من 000 1 فلسطيني قسراً.

وإزاء هذه الخلفية، يسمح المسؤولون الإسرائيليون لأنفسهم بالإدلاء بتعليقات مسيئة عن جميع الفلسطينيين والتحدث مباشرة عن المسؤولية الجماعية لشعب بأكمله عن أعمال حماس. ولا تصمد أوامر إجلاء أكثر من مليون شخص أمام التدقيق. إن الحصار الإسرائيلي الكامل على قطاع غزة أمر غير مقبول. لقد تم ببساطة عزل المنطقة عن بقية العالم. وبالإضافة إلى إثارة الذعر بين المدنيين الخائفين واليائسين أصلاً، فإن هذا الحصار يقوّض بشكل مباشر عمل الخدمات الطبية وخدمات الإنقاذ، وبالتالي سيؤدي إلى مزيد من الخسائر في صفوف المدنيين. لا يمكن هزيمة الإرهاب بهذه الأساليب.

وندعو الأطراف المتحاربة إلى الوقف الفوري لإراقة الدماء والسماح للوسطاء بالعمل من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي، بما في ذلك الإفراج المبكر عن الرهائن. يجب اتباع هذا المسار عاجلاً أم آجلاً. والسؤال الوحيد هو كم عدد الأبرياء الذين سيموتون في هذه الأثناء.

ولا يسعني أيضاً إلا أن أشدد على نفاق الولايات المتحدة وحلفائها الذين يدعون في سياقات أخرى مختلفة تماماً إلى الامتثال للقانون الإنساني، وإنشاء لجان تحقيق، وفرض جزاءات على أولئك الذين لا يستخدمون القوة في الواقع إلا كملاذ أخير لإنهاء سنوات من العنف. واليوم، عندما يرون الدمار المروّع في غزة، وهو أكبر بعدة مرات من أي شيء ينتقدونه بغضب في سياقات إقليمية أخرى، والضربات ضد المرافق المدنية، بما في ذلك المستشفيات، وموت الآلاف من الأطفال، والمعاناة المروعة للمدنيين تحت الحصار الكامل، يبدو الأمر كما لو أن أفواههم مكممة. وكل ما يمكنهم فعله هو الحديث عن حق إسرائيل المزعوم في الدفاع عن النفس رغم أنها لا تملك مثل هذا الحق بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، على النحو الذي أكدته فتوى محكمة العدل الدولية في عام 2004 (انظر A/ES-10/273). آمل أن تكون هذه المعايير المزدوجة الصارخة واضحة لزملائنا في بلدان الجنوب.

وفيما يتعلق بأمن إسرائيل، الذي نعترف به كحق، فإنه لا يمكن ضمانه بالكامل إلا في حالة التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية على أساس قرارات مجلس الأمن المعروفة جيداً. ونحن لا ننكر على إسرائيل الحق في مكافحة الإرهاب. فيمكنها محاربة الإرهابيين، ولكن ليس مع المدنيين. وإلا فهي تنحاز إلى الشر وتتصرف باستخدام أساليبهم نفسها. وينبغي للشعب اليهودي، الذي عانى قروناً من الاضطهاد، أن يدرك أكثر من غيره أن معاناة المواطنين العاديين وموت الأبرياء من أجل انتقام أعمى ومميت لن يساعد في استعادة العدالة أو إعادة الموتى إلى الحياة أو مواساة أسرهم. إن المسيحية والإسلام واليهودية توحدها قيمة الحياة البشرية التي هي ملك لله، والتي لا يحق لأحد أن يسلبها.

وفي الحالة المضطربة الراهنة، يبذل الاتحاد الروسي جهوداً مكثفة لحل الأزمة في أقرب وقت ممكن. وهدفنا هو تطوير حلول عادلة لقضايا الوضع النهائي الأساسية للأراضي الفلسطينية. ونؤيد عملية تفاوض قوية في إطار منصة تقرّها الأمم المتحدة ينبغي لها أن تسفر عن إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة داخل حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، تتعايش في سلام وأمن مع إسرائيل.

وفي ذلك الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلتها مجموعة الدول العربية، بقيادة الأردن، لإعداد القرار دإط–21/10، المتخذ في 27 تشرين الأول/أكتوبر، الذي يطالب بتنفيذ تدابير عاجلة لوقف العنف، ووقف الأعمال العدائية، والإفراج الفوري عن الرهائن، وتجنب وقوع كارثة إنسانية في غزة، ومنع امتداد النزاع إلى المنطقة بأسرها. وتؤيد روسيا تأييداً تاماً مبادرة العالم العربي هذه وتشارك في تقديمها. وندعو إلى تنفيذها.

ونحن على اقتناع راسخ بأن من الضروري أن نبدأ دون تأخير، إلى جانب التصدي للمهمة العاجلة المتمثلة في وضع حد لدورة العنف الحالية، في الاتفاق على استراتيجية لعمل جماعي محدد من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع. في الماضي، اضطلعت المجموعة الرباعية من الوسطاء الدوليين، المؤلفة من روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، بتلك المهمة. بيد أن واشنطن منعت عمل اللجنة الرباعية سعياً وراء مصالحها الذاتية الضيقة.

وإنشاء آلية وساطة مشتركة، تضطلع بدور نشط لدول المنطقة، مدرج في جدول الأعمال. ويدعم ذلك الاتجاهات الإيجابية التي ظهرت مؤخراً حول الحالة في الشرق الأوسط: التطبيع السعودي – الإيراني وإعادة إدماج سورية في جامعة الدول العربية. ذلك كله يُثبت أن بلدان المنطقة، عندما تتولى زمام الأمور بنفسها ولا تخضع لضغوط خارجية، يمكنها أن تنجز الكثير نحو تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط.

وفي الحالة الراهنة، يقيم الاتحاد الروسي اتصالات بنّاءة مع جميع الأطراف المعنية، وهو على استعداد لمواصلة الإسهام في التوصل إلى تسوية فلسطينية – إسرائيلية. أولاً وقبل كل شيء، من الضروري وقف سفك الدماء ومنع الأزمة من الانتشار إلى المنطقة بأسرها؛ وإلا فإن هذا النزاع لن ينتهي أبداً.

السيد راي (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): فُجعت نيبال ببالغ الأسى لوفاة 10 مواطنين نيباليين في جنوب إسرائيل عندما تعرضت إسرائيل لهجوم مفاجئ في 7 تشرين الأول/أكتوبر.

وقد أدانت حكومة نيبال بشدة الهجوم الإرهابي على إسرائيل. وبنفس القدر من الجدّية، نحن ضد الاستخدام العشوائي للقوة ضد المدنيين من قبل كلا الطرفين المشاركين في النزاع، بما في ذلك الهجوم على المستشفى في غزة الذي أودى بحياة مئات الأشخاص، بمن فيهم الأطفال والنساء والمسنون والعاملون في المجال الطبي والمرضى.

ونشعر بانزعاج شديد إزاء ارتفاع عدد القتلى من المدنيين، وتدمير الممتلكات، وما ينجم عن ذلك من أزمة إنسانية. فلا شيء يمكن أن يبرر إلحاق المعاناة بالأبرياء وقتلهم، سواء كانوا فلسطينيين أو إسرائيليين.

وتدعو نيبال إلى وقف التصعيد فوراً وتجنب الاستخدام العشوائي للقوة لمنع وقوع إصابات بين المدنيين، ووقف تدمير الممتلكات العامة والخاصة، وتقديم المساعدة الإنسانية الفورية وغير المقيدة والكافية للمدنيين المحتاجين إليها حاجة ماسة في غزة.

وتقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية منع وقوع كارثة إنسانية والإخلال بالسلام. ويجب علينا، نحن الدول الأعضاء، أن نظهر الشجاعة لاستخدام منهاج عمل الأمم المتحدة لجلب الجانبين إلى طاولة المفاوضات بغية إيجاد حل سياسي عادل وسلمي وودي ودائم للمشكلة.

وتحقيقاً لتلك الغاية، تؤيد نيبال الجهود التي يبذلها الأمين العام لنزع فتيل الحرب، وفتح ممرات إنسانية، وتقديم الإغاثة الإنسانية غير المقيدة. إننا نشعر ببالغ القلق إزاء طالبنا المفقود، السيد بيبين جوشي، وننتظر بفارغ الصبر معلومات عن مكان وجوده.

وتؤيد نيبال حل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمن داخل الحدود الدولية المعترف بها، على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. فهذا هو السبيل الوحيد للمضي قدماً من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم وسلمي لمسألة النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني.

ولا يمكن تحقيق السلام إلا عندما يحترم كل من الجانبين وجود الآخر وكرامته. فالكراهية لا تحتضن السلام أبداً. وتدعو نيبال كلا الجانبين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واللجوء إلى الحوار لإيجاد حل يعيش فيه الإسرائيليون والفلسطينيون في سلام على حد سواء.

السيد بيريس (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن المهاتما العظيم هو من أخبرنا أن العين بالعين لا تؤدي إلا إلى جعل العالم بأسره أعمى. فهل هذا ما نسعى لتحقيقه؟ وهو لم يتوقف عند هذا الحد. فقد طرح علينا هذا السؤال: ما الفرق عند الموتى والجرحى والأيتام والمشردين بين أن يجري الدمار الأرعن باسم الاستبداد أو باسم قدسية الحرية أو الديمقراطية؟ هذا هو السؤال الذي طرحه.

يقول المهاتما إن الحرية والديمقراطية تصبحان غير مقدستين – غير مقدستين – عندما تتلطّخ أيدينا باللون الأحمر لدماء الأبرياء. وفي سياق الوقت الحاضر، ربما يكون من السهل جداً فهم ذلك.

إن النصر الذي يتحقق بالعنف يعادل الهزيمة، لأنه آني. والضعفاء، كما يقولون، لا يمكنهم أبداً أن يغفروا. فالغفران هو سمة الأقوياء. لذلك تقدّم سري لانكا هذه الكلمات اللطيفة لإقناع إخواننا الذين هم في حالة حرب – حرب لن ينتصر فيها أي منهما، بل ستترك بالتأكيد خاسراً وهو الإنسانية. هل هذا هو الإرث الذي نرغب في تركه لأجيالنا القادمة؟ هل هذه هي الخطة التي نعتزم تطبيقها من أجل السلام؟ هل نعتقد حقاً أنه يمكننا تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مثل هذه البيئة العدائية؟

لقد اجتمع زعماؤنا في الجمعية في هذه القاعة ذاتها في النصف الأخير من أيلول/سبتمبر الماضي لإرساء الأساس لعالم أفضل. وتداولنا بشأن التدابير التصحيحية التي ينبغي اتخاذها، كما يوحي التعبير الملطّف، للعودة إلى المباراة التي لم تكن واعدة في الشوط الأول. وعزّينا أنفسنا بفكرة الفوز بالعديد من المباريات في الشوط الثاني. إنها أحلام، أليس كذلك؟ وبتلك الملاحظة المتفائلة وحدها عقدنا العزم على مواجهة التحدي المتمثل في العمل على تحقيق تلك الأهداف السامية. وناقشنا الدور الحيوي لتمويل التنمية. ناقشنا كارثة المناخ التي تواجه الكوكب. واعتمدنا ثلاثة إعلانات بشأن المواضيع الرئيسية المتعلقة بالصحة فيما يتعلق ببلداننا (القرارات 3/78 و 4/78 و 5/78). واعتمد وزراؤنا نطاق وعناصر ما سيكون مؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

بيد أن المفارقة الكبرى هي أننا مضطرون، على النقيض من ذلك، إلى أن نشهد الموت والدمار والهجمات العنيفة على المدنيين وعمليات الاختطاف وأخذ الرهائن والتدابير الانتقامية على حياة المدنيين وممتلكاتهم والتهديد بنشوب نزاع أوسع نطاقاً. وكل ذلك سيضمن كما هو متوقع خسارة المباراة في نهاية الوقت إذا لم تتوقف الآن الأعمال العدائية والمغامرات العسكرية المؤسفة التي نشهدها في فلسطين وإسرائيل اليوم، كما أشار رئيس الجمعية العامة في بيانه الافتتاحي لهذه الدورة الاستثنائية الطارئة (انظر A/ES-10/PV.39). يجب أن يتوقف قرع طبول الحرب.

لذلك تشعر سري لانكا ببالغ القلق إزاء التصعيد المستمر للعنف والعمل العسكري في غزة الذي يتسبب في وفيات وإصابات للعديد من

المدنيين الأبرياء والأطفال، مما يؤدي إلى حالة إنسانية خطيرة. ويجب الاعتراف بالشواغل الأمنية المشروعة لكل من الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. ونشير إلى أن الأعمال العشوائية التي تتسبب في وقوع إصابات بين المدنيين ستجعل تحقيق السلام الدائم مجرد حقيقة بعيدة. وتؤيد سري لانكا الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حل دائم للنزاع وتطلب بكل تواضع إلى الطرفين الدخول في حوار لتحقيق سلام دائم.

منذ اتخاذ الجمعية العامة القرار دإط–21/10، المعنون "حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية"، يوم الجمعة الماضي، ساءت الحالة في غزة أضعافاً مضاعفة. ولا يزال الموت والدمار مستمرين بلا هوادة. فوفقاً لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، نزح أكثر من مليون شخص. وقد أفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بأن 450 3 من مجموع القتلى أطفال – أطفال أبرياء. وفي يوم الأحد الماضي، أحيت الأمم المتحدة ذكرى 59 موظفاً من موظفي الأونروا قتلوا في غزة. ويعاني الملايين من عدم توفر الضروريات الأساسية ويواجهون صدمة مدى الحياة. وأطرح السؤال التالي: هل ستحل هذه الصدمة مشاكل الشرق الأوسط؟

لذلك نكرر دعوتنا إلى إبقاء ممر إنساني مفتوحاً لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة للمدنيين في غزة، ونحن ملتزمون بدعم جهود وأنشطة الأمين العام في مسعاه للتخفيف من معاناة الشعب والخسائر والأضرار التي تلحق بالأرواح والممتلكات ووقف إطلاق النار. وتدعو سري لانكا إلى حرية نقل المواد الأساسية والمساعدات الإنسانية، بما في ذلك الأغذية والوقود والأدوية والكهرباء وإمدادات المياه إلى غزة. وندعو جميع الأطراف إلى وقف العنف فوراً واتخاذ خطوات لمنع وقوع المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين.

كما ندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده ودعمه لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ولا بد لي من القول إن الأونروا تلعب دوراً جديراً بالثناء وشجاعاً في مساعدة السكان المعرضين للمخاطر في ظل ظروف صعبة للغاية.

وفي ضوء الأعمال القتالية الجارية، يقول وفد بلدي إن من المهم معالجة الحالة بتعاطف وتفهم والتزام بإيجاد حل سلمي. لذلك لدينا مناشدة لقادة وشعبي إسرائيل وفلسطين. إننا بالطبع نعترف ببالغ الألم والخسارة والمعاناة التي تكبدها الجانبان نتيجة للأعمال العدائية الجارية. ونحث الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية لرفاه وأمن جميع الأفراد المعنيين والعمل من أجل سلام دائم يضمن سلامة وكرامة وحقوق الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

ونفهم أن إيجاد حل لمثل هذا النزاع المعقد والطويل الأمد ليس بالأمر السهل. بيد أننا نشجع بقوة الحوار والمفاوضات الهادفة، بهدف التوصل إلى اتفاق شامل وعادل يعالج القضايا الأساسية المطروحة. ويشمل ذلك معالجة الشواغل المتعلقة بالحدود والمستوطنات والأمن والقدس والحق في تقرير المصير.

ونعتقد أن من الأهمية بمكان الاعتراف بتطلعات وحقوق الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء واحترامها. ومن المؤكد أن التفاهم المتبادل والتعاطف والحلول التوفيقية ستبني الثقة الأساسية في تهيئة بيئة مواتية للتعايش السلمي. لذلك نحثهم على أن يصغي كل منهما إلى شواغل ووجهات نظر الآخر وأن ينخرطوا في حوار بنّاء يعزز التفاهم والمصالحة. كما ندعو المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بدور نشط في هذه الجهود.

وسيتطلب إنهاء الأعمال العدائية وتحقيق سلام عادل ودائم شجاعة وقيادة والتزاماً حقيقياً بإيجاد أرضية مشتركة. ومهما كانت الآفاق قاتمة، فإننا نعتقد أنه يمكن التوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع الذي طال أمده بالتفاني وحسن النية والرؤية المشتركة لمستقبل أفضل. فلنعزز التماسك الاجتماعي، ولنوفر فرص التعلم مدى الحياة، ونعزز المصالحة وتضميد الجراح، ولنعد بناء البنى التحتية، ونعزز الانتعاش الاقتصادي، ونعزز المؤسسات والحكم، ونشرك المجتمع المدني، ونعزز المشاركة، وأخيراً، فلنستثمر في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات على الصعيدين المجتمعي والوطني.

إن صلاتنا وأملنا توجه كي نتمكن معاً من بناء مستقبل يمكن فيه للإسرائيليين والفلسطينيين أن يعيشوا جنباً إلى جنب في سلام وأمن

ورخاء بتخصيص مواردنا وتعاوننا من جميع حكوماتنا ومنظماتنا الدولية ومجتمعنا العالمي بأسره. فلنغتنم هذه الفرصة لكسر حلقة العنف والعمل من أجل مستقبل يدعم قيم العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان.

السيد سيكريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أؤيد البيان الذي أدلى به سابقاً ممثل الاتحاد الأوروبي (انظر A/ES-10/PV.40)، وأود أن أضيف ما يلي بصفتي الوطنية.

أود أن أبدأ بالتنويه بالعمل والتضحيات الشجاعة لموظفي الأمم المتحدة في غزة، ولا سيما أولئك الذين دفعوا أغلى ثمن أثناء أداء واجبهم، بمن فيهم 70 موظفاً في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وأود أيضاً أن أعرب عن خالص تعازينا لجميع الفلسطينيين والإسرائيليين الذين عانوا أو فقدوا أحباءهم.

إن خطورة الحالة في الشرق الأوسط تثير قلقنا الشديد. وتمثل الأزمة الخطيرة تحدياً كبيراً واختباراً لنا جميعاً. وفي ضوء ذلك، ترحب اليونان بمحاولات مجلس الأمن لمعالجة الحالة في إسرائيل وغزة، وتأسف لأن تلك الجهود لم تكن مثمرة حتى الآن. ونقرّ بأن المناقشات لا تزال جارية، ونأمل أن يتم التوصل إلى نتيجة.

ومنذ البداية، أدان بلدي حماس بأشد العبارات الممكنة على هجماتها الإرهابية الوحشية والعشوائية في جميع أنحاء إسرائيل. فالإرهاب ليس له مبرر. وأي شكل من أشكال العنف أو الإرهاب أو المعاملة اللاإنسانية أمر غير مقبول على الإطلاق. ولإسرائيل الحق في الدفاع عن النفس والرد وحماية مواطنيها، بما يتماشى دائماً مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وندعو إلى الإفراج الفوري عن جميع الرهائن دون أي شروط مسبقة.

فلا يمكن الانتقاص من حياة البشر لتصبح ورقة مساومة. وفي الوقت نفسه، نشعر بالجزع بشكل خاص إزاء الأزمة الإنسانية الكارثية التي تتكشف فصولها في غزة. ويجب حماية جميع المدنيين في جميع الأوقات من قبل جميع الأطراف. ولحماية المدنيين وتوفير الإمدادات المنقذة للحياة، ينبغي اتخاذ جميع التدابير اللازمة، بما في ذلك الممرات الإنسانية والهدن لتلبية الاحتياجات الإنسانية. وينبغي أن يكون هدفنا حماية أكبر عدد ممكن من الأرواح. وفي ذلك الصدد، نعمل مع شركائنا على زيادة مساعداتنا لمساعدة المحتاجين.

ومع ذلك، ينبغي لنا جميعاً أن نكفل ألا يمتد هذا النزاع ويتخذ أبعاداً بعيدة المدى في الشرق الأوسط. وندعو جميع الدول والمنظمات الدولية إلى تكثيف الخطوات الملموسة العاجلة لدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ودول المنطقة لمنع العنف في غزة من التوسع إلى أماكن أخرى في المنطقة.

إن السياسة الخارجية لليونان سياسة مبنية على المبادئ. وما زلنا ملتزمين تمام الالتزام بحل الدولتين، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. فالحل السياسي وحده هو الذي يمكن أن يهيئ الظروف الطويلة الأجل للسلام والاستقرار والازدهار في المنطقة الأوسع.

السيد كونجول (موريشيوس) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد انقضت الآن ستة أيام منذ أن اتخذت الجمعية العامة، متصرفة في إطار مبادرة الاتحاد من أجل السلام، القرار دإط–21/10 الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في غزة. ومع ذلك، لا تزال القنابل تنفجر ولا يزال المدنيون يموتون بأعداد هائلة.

وحتى قبل اتخاذ القرار، أيدت موريشيوس تأييداً تاماً دعوة الأمين العام إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية. إن إراقة دماء المدنيين الأبرياء وتدمير البنية التحتية الأساسية أمر غير مقبول وسيستمر في تأجيج المزيد من العنف. وبينما نتكلم الآن، فإن الحالة على أرض الواقع تزداد سوءاً، دون أي علامة على التراجع. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

ووفقاً لآخر التقارير، سقط أكثر من 000 10 مدني ضحايا للأعمال العدائية، في حين يعاني أكثر من 000 25 من إصابات. وقد نزح بالفعل ما مجموعه 1,65 مليون شخص. ومن المثير للاشمئزاز أن نشير إلى أن النساء والأطفال يشكلون أكثر من 62 في المائة من الوفيات. وعلاوة على ذلك، قُتل 67 موظفاً من موظفي الأمم المتحدة العاملين مع وكالة اللاجئين الفلسطينيين خلال الغارات الجوية، ولحقت أضرار بنحو 44 منشأة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

مرة أخرى، تتكشف أزمة إنسانية أمام أعيننا. وفي قطاع غزة، لا يحصل الناس إلا على قدر محدود من الحاجات الأساسية أو لا يحصلون عليها على الإطلاق، في حين أن الغذاء ومياه الشرب والخدمات الصحية والمأوى الآمن والكهرباء لم تعد موجودة. وتشير آخر التقارير إلى أن قطاع غزة يكاد لا يقدر على الحفاظ على الخدمات الأساسية.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يتحرك الآن. يجب أن يتوقف العنف في فلسطين. ولا يمكن للعالم أن يخاطر بانتشار العنف إلى أجزاء أخرى من فلسطين والبلدان المجاورة.

ونرحب بالمرور الآمن لبعض قوافل المعونة إلى قطاع غزة لتوريد السلع الأساسية والمعدات الطبية الأساسية والوقود حتى تتمكن المرافق الصحية من مواصلة العمل. ونأمل أن يستمر تدفق إمدادات كافية لإنقاذ أكبر عدد ممكن من الأرواح.

وتعرب موريشيوس عن بالغ تعاطفها مع أسر الضحايا نتيجة للنزاع، في إسرائيل وقطاع غزة على حد سواء.

وتدين موريشيوس بشدة العنف بجميع أشكاله، بما في ذلك الهجوم الإرهابي على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، الذي أسفر عن احتجاز عدد من الرهائن. ونرحب بالمبادرات الرامية إلى إيجاد حلول فورية لمختلف جوانب النزاع. ويبين الإفراج مؤخراً عن بعض الرهائن أن الحوار ممكن فعلاً، وهو في الواقع السبيل الوحيد، لإيجاد حل للحالة الراهنة. ونناشد للإفراج الفوري ودون شروط عن جميع المدنيين الأبرياء المحتجزين أسرى. وتغتنم موريشيوس هذه الفرصة لتشيد بجهود جميع الأطراف المشاركة في تيسير هذا الإفراج.

وتؤكد موريشيوس من جديد دعمها الثابت لحل الدولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي، الذي يتوخى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على البقاء ومزدهرة داخل حدود آمنة ومعترف بها، تعيش في سلام جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل. ونناشد الطرفين بقوة أن يأتيا على وجه الاستعجال إلى طاولة المفاوضات لإحياء محادثات السلام بحسن نية. فلا يمكن التوصل إلى حل سلمي ودائم إلا من خلال هذه المحادثات.

وتؤيد موريشيوس عقد سلسلة من المؤتمرات الدولية تحت رعاية الأمم المتحدة، تشارك فيها جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية، بما فيها إسرائيل وفلسطين، بغية الاتفاق على وقف فوري لإطلاق النار وإعادة فتح باب المناقشات بغية إيجاد حل دائم. وفي ذلك الصدد، نواصل تشجيع الأمين العام في جهود الوساطة التي يبذلها. وفي الوقت نفسه، يجب تطبيق كامل وزن ونطاق القانون الدولي الإنساني. فالعنف والإرهاب لا يجلبان سوى الدمار والمعاناة التي لا توصف. لقد حان الوقت لإيجاد حل شامل للنزاع على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ويجب علينا جميعاً أن نسعى معاً لإعطاء السلام فرصة في وقت يعاني فيه العالم بالفعل من سلسلة من الأزمات العالمية المترابطة.

السيد نينا (ليسوتو) (*تكلم بالإنكليزية*): إنني، إذ آخذ الكلمة، أودّ أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن أعمق تعازينا وعبارات مواساتنا لجميع الأسر التي فقدت أحباءها، في كل من إسرائيل وفلسطين، نتيجة لهذا النزاع غير المسبوق في عصرنا. ونشيد أيضاً بموظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني الذين لقوا حتفهم أثناء أداء واجبهم وهم يعملون بتفان لتوفير الأمل والدعم للمدنيين اليائسين في غزة. ونتوجه بقلوبنا وصلواتنا إلى المصابين. ونواصل الإعراب عن تضامننا مع الذين يعملون بلا كلل في جهود الوساطة التي يبذلونها من أجل إيجاد سلام واستقرار دائمين في تلك المنطقة من العالم، بهدف رئيسي هو تجنب المزيد من الخسائر في أرواح المدنيين الأبرياء.

وسأكون مقصراً إذا لم أشد بالجمعية العامة على اتخاذها خطوة مبدئية وتاريخية يوم الجمعة الماضي بإعطاء الأولوية للحالة الإنسانية لشعب فلسطين من خلال اتخاذ القرار دإط–21/10 الذي يقرّ بمحورية الحفاظ على أرواح المدنيين الأبرياء. غير أن وفد بلدي لا يزال مدركاً لحقيقة أن اتخاذ ذلك القرار لا يرمز بأي شكل من الأشكال إلى نهاية النزاع قيد البحث. فهو لا يدعو إلا إلى مزيد من المشاركة من جانب الجميع وبذل قصارى جهدنا لإيجاد حل دبلوماسي وسياسي دائم للمشكلة التي اكتسبت أبعاداً لم يسبق لها مثيل من حياتنا.

ومما يؤسف له أن الفشل المتكرر لمجلس الأمن في اعتماد مشروع قرار حاسم بشأن هذا النزاع يقوض ثقة المواطنين العالميين في أداء المنظمة لوظائفها، مما يزيد من حدة الدعوة الواضحة إلى إصلاحها. ونناشد أعضاءه تحمل المسؤولية الكاملة وإيجاد حل فوري لهذه الحرب.

ويشعر وفد بلدي بقلق بالغ إزاء انتهاك حقوق الإنسان لأشخاص من كلا الجانبين، الذين اختطف بعضهم، بينما يُحرم آخرون من احتياجاتهم الأساسية الضرورية. ومما يؤسف له أن معظمهم من النساء والأطفال، وهم من غير المقاتلين. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى الإفراج الفوري عن الذين ما زالوا في الأسر. لا يمكن للعالم أن يستمر في مشاهدة الصور المروعة للأطفال في غزة الذين يقتلون بلا رحمة يومياً بسبب القصف الإسرائيلي. وفي ظل هذه الظروف، تناشد ليسوتو جميع الأطراف المعنية ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

ويثير مزيد من التصعيد لهذا النزاع مخاوف مشروعة بشأن إمكانية خروجه عن نطاقه. لذلك فإننا جميعاً ملزمون بدعوة جميع الأطراف إلى إفساح المجال للتوصل إلى حل دبلوماسي دون مزيد من التأخير. وفي الوقت نفسه، نحثّ جميع الأطراف على السماح بممرات إنسانية، مع تقديم ضمانات لسلامة العاملين في المجال الإنساني.

ونعرب عن قلقنا إزاء أي محاولة لإعادة توطين سكان غزة قسراً خلافاً لقرارات الأمم المتحدة السابقة التي تعترف بشكل لا لبس فيه بحقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ورغبتنا هي قيام حل الدولتين، حيث يعيش الإسرائيليون والفلسطينيون جنباً إلى جنب في سلام مع بعضهم البعض، تمشياً مع قرارات الأمم المتحدة المتخذة سابقاً.

لقد أثبت التاريخ بما لا يدع مجالاً للشك أنه لا يمكن تجاوز تكلفة الحرب من جميع جوانبها. ونتيجة لذلك، وخلال هذا الوقت الحرج، يجب على العالم أن يقف بثبات للتذكير بأسس الأمم المتحدة ذاتها والارتقاء إلى مستواها.

أخيراً، كما يطرح جون دون في قصيدته:

”ليس هناك إنسان كجزيرة كاملة في حد ذاتها؛ ... إن موت أي إنسان يقلل من شأني، لأنني منخرط في البشرية، وبالتالي لا أسعى أبداً لأعرف لمن تقرع الأجراس؛ فهي تقرع من أجلك أنت.“

السيد الرويعي (البحرين): بداية، يطيب لي أن أتقدم لكم بالشكر، سيدي الرئيس، على استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة على خلفية تطورات الأوضاع المؤسفة والمؤلمة التي يشهدها قطاع غزة وما لها من تداعيات إنسانية خطيرة.

إن اتخاذ الجمعية العامة الأسبوع الماضي القرار دإط-10/21 الذي يدعو إلى هدنة إنسانية وفورية ودائمة ومستدامة تفضي إلى وقف الأعمال العدائية، وذلك بأغلبية 121 دولة، يعكس مطالبة العالم باتخاذ إجراءات لوقف الحرب. وقد حان الوقت للاستجابة إلى هذه النداءات، والعمل دون كلل من أجل تحقيق وقف دائم لإطلاق النار يضمن سلامة وأمن جميع الأطراف.

وفي حين أن مجلس الأمن لم يتمكن حتى الآن من إصدار أي قرار يضع حداً للتصعيد المستمر الذي يتسبب في معاناة هائلة للشعب الفلسطيني الشقيق، تحث مملكة البحرين المجتمع الدولي على تحمل مسؤولياته الإنسانية في الاستجابة لقرار هذه الجمعية، والتحرك الفوري حفاظاً على الأرواح والممتلكات، وعلى أمن واستقرار المنطقة، والعمل على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية بشأن القضية الفلسطينية، ودعم السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني الشقيق.

وفي ظل هذه الظروف القاسية، تتمثل الأولوية القصوى في حماية المدنيين على جانبي الصراع، وعلى المجتمع الدولي ألا يتوانى في إدانة أي عمل يؤدي إلى خسارة أرواح بريئة، وخاصة الوقوف ضد قتل الأطفال والنساء، حيث من شأن مشاهد الموت والدمار أن تخلق أجيالاً مليئة بالغضب المتراكم والتعطش للانتقام، دون التوصل إلى حلول لأي من القضايا الأساسية.

وتجدد مملكة البحرين التأكيد على أهمية الجهود الدبلوماسية المتواصلة بين كافة الأطراف الإقليمية والدولية لخفض التصعيد من

خلال وقف فوري لإطلاق النار وإنهاء العمليات العسكرية، وتوفير الحماية للمدنيين الأبرياء من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، والإفراج عن جميع الأسرى والرهائن والمحتجزين، فضلاً عن الكف عن أي ممارسات من شأنها توسيع دائرة العنف.

كما تؤكد مملكة البحرين على ضرورة رفع الحصار عن قطاع غزة، وفتح ممرات إنسانية، وتسهيل تدفقات المساعدات الطبية والغذاء والماء والوقود والكهرباء إلى قطاع غزة دون عوائق، ووقف استهداف الأحياء السكنية والمنشآت الصحية والتعليمية والاجتماعية ودور العبادة والبنى التحتية، ورفض أي محاولات للتهجير القسري للفلسطينيين من أرضهم ومساكنهم، وذلك بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

وإذ تقدّر مملكة البحرين الجهود السياسية والدبلوماسية التي تُبذل على كافة المستويات من أجل وقف هذه الحرب المدمرة، فإنها تثمّن عالياً دعوة معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، إلى وقف فوري لإطلاق النار لأغراض إنسانية، وكل ما يقوم به من مساعٍ مخلصة للنهوض بدور منظمة الأمم المتحدة ومسؤولياتها وخدمة الإنسانية.

إن مملكة البحرين، بقيادة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، وتوجهات الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، تؤكد بأن حل الدولتين ضمانة حقيقية للتعايش بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي جنباً إلى جنب في أمان وسلام، لأنه لن يكون هناك استقرار في الشرق الأوسط دون تأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، وصولاً إلى السلام العادل والشامل والمستدام في المنطقة.

وتجدد مملكة البحرين موقفها الثابت والداعم للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لحل الدولتين واستناداً للقانون الدولي ومبادرة السلام العربية وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

وختاما، إن استمرار التصعيد في قطاع غزة سيؤدي بالمنطقة إلى منزلق خطير ودوامة جديدة من العنف، ضحاياها المدنيون والأبرياء، مع مزيد من المعاناة والانتهاكات. لذا، لا بد من تضافر الجهود كافة لاحتواء هذه الأزمة وآثارها الإنسانية الكارثية والعمل على إرساء ركائز السلام العادل والدائم والشامل عبر التمهيد للحوار والمفاوضات السلمية، وفق قواعد القانون الدولي، من أجل أمن وازدهار وكرامة جميع شعوب المنطقة.

السيدة غونساليس لوبيس (السلفادور) (*تكلمت بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن أعمق تعازي بلدي لجميع ضحايا تصعيد هذا الصراع الذي طال أمده.

تشارك السلفادور الذين أعربوا عن قلقهم البالغ إزاء تصاعد العنف والتدهور الخطير للحالة في إسرائيل وقطاع غزة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة والمنطقة. إننا ندين من دون تحفظ جميع أعمال الإرهاب، مهما كانت دوافعها، وأينما ومتى ارتكبت وأيا كان مرتكبوها. وندعو إلى وقف الهجمات العشوائية وجميع أعمال العدوان التي ترتكب ضد السكان المدنيين.

ونعرب كذلك عن قلقنا البالغ إزاء الحالة الإنسانية الكارثية في قطاع غزة وعواقبها على السكان المدنيين. ونذكر مع الأسف البالغ أن الأطفال يشكلون نصف سكان غزة، الذين عاشوا حياتهم كلها في منطقة صراع وحصار مستمرين. ونعرب عن دعمنا لجهود الأمين العام ولجميع دعواته إلى وصول المساعدة الإنسانية الفوري وغير المقيد بغية تلبية احتياجات السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة. غير أننا ندعو إلى اتخاذ خطوات ملموسة بغية الإسهام بفعالية في وقف العنف في المنطقة ووقف معاناة السكان المدنيين، وهم الأكثر تضررا من الحالة. ونعرب عن تقديرنا للقيادة والجهود والدور المحوري الذي تضطلع به المجموعة العربية في تحقيق وقف الأعمال العدائية وضمان حماية المدنيين وتقديم المساعدات الإنسانية.

ونرحب مرة أخرى باتخاذ القرار دإط–21/10، المعنون "حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية"، يوم الجمعة

الماضي، 27 تشرين الأول/أكتوبر، الذي نعتقد أنه نتيجة ملموسة وملحوظة لهذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة. ولكن، على الرغم من اتخاذ القرار وإذ نجتمع لاستئناف الدورة، يفقد الآلاف من الأبرياء، بمن فيهم الأطفال، أرواحهم في قطاع غزة ويفقد كثيرون آخرون الأمل في أن يتوقف العنف وأن ينتهي الصراع وأن تتخذ المنظمة إجراءات مؤثرة لإنهاء معاناتهم.

وقد عقدت الدورة الاستثنائية الطارئة بعد ستة أيام من مقتل مئات الأشخاص بشكل مروع في هجوم على المستشفى الأهلي العربي، الذين ذهب العديد منهم إلى هناك بحثا عن ملجأ من القصف المتواصل في غزة. وحتى اليوم، هناك أكثر من 700 9 قتيل وأكثر من 000 21 جريح وأكثر من 1.4 مليون نازح. وتزداد تلك الأرقام والأحداث المأساوية مع مرور كل ساعة، متفاقمة بفعل التطورات التي حدثت في الأيام الماضية.

وقد تابع الناس، في جميع أنحاء العالم، الصراع الدائر بعدم تصديق وإحباط وكرب. ويتساءل الكثيرون أين هي الأمم المتحدة. أين هي الهيئات المنشأة لحماية حقوق آلاف الناس، ولا سيما الفئات التي تعيش أوضاعا هشة؟ إن شعوب العالم تتطلع إلى المنظمة، التي أنشئت لإنقاذ الأجيال من ويلات الحرب، ويجب علينا ألا نخذلها بعد الآن.

وبدلا من اتخاذ قرارات ملزمة قانونا بولايات محددة لتحقيق وقف إطلاق النار، وقع مجلس الأمن في حلقة مفرغة من تقديم مشاريع قرارات وعقد جلسات واستخدام حق النقض، الأمر الذي لم يؤد إلا إلى تقويض المصداقية الضئيلة التي كان يتمتع بها قبل تصعيد الصراع. ولا شيء – وأكرر، لا شيء – يبرر تقاعس الأمم المتحدة في مواجهة المعاناة الإنسانية التي شهدناها في الأسابيع الأخيرة.

ويوجه بلدي نداء قويا إلى أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الذين يسيئون استخدام حق النقض، للامتثال للمسؤولية التي أناطها بهم جميع أعضاء الجمعية العامة بموجب ميثاق الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين. ونحث على وضع حد للتفكير باسم المصالح الخاصة والتصرف بطريقة تتسق مع الصالح العام للبشرية.

وقد اضطلعت الجمعية بدورها وكانت رسالتها واضحة: إن غالبية الدول الممثلة في المنظمة تدين جميع أعمال العنف الموجهة ضد المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين وتدعو إلى هدنة إنسانية فورية ودائمة ومستدامة تؤدي إلى وقف الأعمال العدائية. ولذلك يجب على مجلس الأمن أن يستجيب لذلك النداء وأن يتصرف فورا.

ويدعو بلدي إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار. ولا يمكن لأي فظائع أن تبرر فظائع أخرى. إننا نشجب وندين جميع الهجمات والاعتداءات على المدنيين والدمار الواسع النطاق. وندين بشدة العنف الذي يتعرض له السكان المدنيون، أينما ارتكب وأيا كان مرتكبوه.

وندعو إلى الإفراج الفوري عن جميع المدنيين ونطالب بسلامتهم ورفاههم ومعاملتهم معاملة إنسانية وفقا للقانون الدولي. إننا نسمع صرخة العائلات التي تدعو أحباءها إلى العودة إلى ديارهم ونقرها ونصادق عليها.

ونطالب جميع الأطراف بالامتثال الفوري والكامل لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والأعيان المدنية والإنسانية من دون قيد أو شرط وفي جميع الأوقات.

ونشدد على أثر النزاعات المسلحة وعواقبها الوخيمة، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات والفتيان وجميع المدنيين الضعفاء، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين. وكما قالت المديرة التنفيذية لليونيسيف قبل بضعة أيام، فإن التكلفة الحقيقية لهذا التصعيد الأخير ستقاس بحياة الأطفال – أولئك الذين فقدوا بسبب العنف والذين تغيروا إلى الأبد بسببه.

كما ندعو إلى احترام وحماية جميع المرافق المدنية والإنسانية، امتثالا للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك المستشفيات والمرافق الطبية ووسائل نقلها ومعداتها والمدارس وأماكن العبادة ومرافق الأمم المتحدة. وندين جميع أعمال العدوان وجميع الهجمات ضد موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني والطبي والصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام. ونطالب بشدة باحترامهم وحمايتهم.

وعند هذه النقطة، أود أن أعرب عن أعمق تعازينا لأسر موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وكذلك لجميع المنظمات الإنسانية التي تكبدت خسائر في هذا الصراع. ونحيي ونكرم ذكرى جميع النساء والرجال الذين فقدوا أرواحهم وهم يحمون حقوق وكرامة السكان المدنيين في المنطقة.

كما أود أن أعرب عن إعجابنا العميق بالوكالة التي لم تدخر جهدا، على الرغم من نقص التمويل المزمن، لحماية أرواح المدنيين في غزة. وندعو إلى معالجة الثغرات المالية للوكالة على وجه الاستعجال من أجل تقديم المساعدة الإنسانية والحفاظ على الخدمات الأساسية ودفع رواتب موظفيها.

ويجب توفير إمكانية وصول فورية وكاملة ومستدامة وآمنة ومأمونة وغير مقيدة للمساعدات الإنسانية لضمان وصول الإمدادات والخدمات الأساسية إلى جميع المدنيين في قطاع غزة. ويجب ألا يقتصر ذلك على توفير المياه والغذاء والإمدادات الطبية والوقود والكهرباء. ونشدد على ضرورة ضمان عدم حرمان المدنيين، بموجب القانون الدولي الإنساني، من الأشياء التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة. وتحقيقا لتلك الغاية، ندعو إلى توفير ممرات إنسانية محمية بالكامل على الفور وبشكل فعال ومبادرات أخرى لتيسير إيصال المعونة الإنسانية إلى المدنيين.

ويرفض بلدي رفضا قاطعا أي محاولة لنقل السكان المدنيين الفلسطينيين قسرا. وندعو، في ذلك الصدد، إلى إلغاء الأمر بإخلاء المدنيين الفلسطينيين وموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني والأطباء عن المناطق في شمال قطاع غزة. ونعيد التأكيد على أنه يجب اتخاذ التدابير المناسبة لضمان سلامة ورفاه المدنيين وحمايتهم، ولا سيما الفتيات والفتيان، والسماح لهم بالتنقل بأمان.

وتشارك السلفادور في النداء الموجه إلى جميع الأطراف لممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ومن المهم اليوم أكثر من أي وقت مضى منع المزيد من زعزعة الاستقرار وتصعيد العنف في المنطقة. فتقع على عاتقنا جميعا مسؤولية الوفاء بها. وندعو الأطراف، وبصفة خاصة جميع من لهم نفوذ عليها، إلى العمل على وجه الاستعجال لتحقيق ذلك.

ونشدد على ضرورة ضمان المساءلة لعدد لا يحصى من ضحايا هذا الصراع. ويجب إجراء تحقيقات مستقلة وشفافة وفقا للمعايير الدولية. ويجب بذل الجهود لوضع حد للإفلات من العقاب وضمان العدالة وردع المزيد من الانتهاكات.

ونذكر بأنه لا يمكن التوصل إلى حل دائم للصراع إلا بالوسائل السلمية وبإرادة الأطراف، على أساس كل قرار من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. ونذكر بأن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية مستمرة، بموجب القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، عن قضية فلسطين إلى أن تُحَل من جميع جوانبها. ونذكر بأن التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة للمسألة أمر لا غنى عنه لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

ونحث المجتمع الدولي على مضاعفة وتنسيق الجهود لاستعادة الأفق السياسي وتعزيز التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وسلمية للصراع والتعجيل بها. فهناك حاجة ماسة إلى بذل جهود جماعية لبدء المفاوضات بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط. وتأمل السلفادور أن تكون هذه الدورة الاستثنائية الطارئة بداية لعملية تؤدي إلى السلام المنشود في المنطقة الذي طال انتظاره. فبأيدينا أن نعيد للناس الآمال التي علقوها على المنظمة.

السيدة كونسبسيون جاراميلو (بنما) (*تكلمت بالإسبانية*): تكرر بنما إدانتها القوية للهجمات الإرهابية وأعمال العنف التي ارتكبتها حماس ضد المدنيين الإسرائيليين في 7 تشرين الأول/أكتوبر.

وتأسف بنما بشدة – بوصفها من الدول الموقعة على اتفاقيات القانون الدولي الإنساني ومعاهدات القانون الدولي، وإذ تلتزم التزاما عميقا بحماية الحياة البشرية واحترامها – لتصاعد العنف الذي أسفر عن فقدان أرواح الآلاف من الناس في سلسلة من حوادث العنف في المنطقة، مثل الهجوم على المستشفى الأهلي المعمداني في شمال غزة. وتسبب ذلك أيضا في تدمير الهياكل الأساسية المدنية والإنسانية على حد سواء، التي يجب أن تحميها جميع الأطراف بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

ونظرا للحالة الخطيرة في الشرق الأوسط، تدعو بنما إلى السلام واحترام حقوق الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة في قطاع غزة. ويجب حماية واحترام حياة جميع السكان وصحتهم ورفاههم، مع التركيز على النساء والأطفال والمراهقين والمسنين والمعوقين.

كما نحث جميع الأطراف المعنية على ممارسة ضبط النفس والاحترام الصارم للمعايير المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني، التقليدي والعرفي على حد سواء. فكلتا المجموعتين من القوانين ضرورية لحماية المدنيين والمرافق الطبية في مناطق النزاع المسلح. إن تصاعد أعمال العنف لا يؤدي إلا إلى دفعنا إلى معاناة إنسانية أكبر، مما يزيد من الخسائر في الأرواح بغض النظر عن العرق أو الدين أو الأصل. ولذلك فإننا ندعو كذلك إلى إنشاء ممر إنساني يسمح بإيصال المساعدة الطبية والإنسانية إلى سكان غزة من دون عوائق وبشكل مستمر وآمن. وذلك أمر قابل للتطبيق وممكن وعاجل.

كما ندعو إلى الإفراج العاجل وغير المشروط عن جميع المدنيين المختطفين. ونشيد، في ذلك الصدد، بجهود الأطراف الفاعلة الدولية المشاركة في تلك المهمة. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبل استخدام الرهائن المدنيين كأصول للتبادل.

وتعيد بنما تأكيد التزامها الثابت بالسلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وفي العالم بأسره. ونشارك المجتمع الدولي الدعوة إلى بناء سلام دائم. ونعيد تأكيد التزامنا الراسخ بممارسة تعددية الأطراف، مع التطلع إلى تحقيق وقف فوري للعنف واحترام القانون الدولي العام وفتح طريق فعال نحو حل سلمي للصراع.

السيد فيروت (رومانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا نواجه أزمة خطيرة جدا في الشرق الأوسط، ومن الأهمية بمكان معالجة الحالة الإنسانية الأليمة التي تتكشف فصولها لإنقاذ الأرواح وتيسير الحلول لتجنب التصعيد الإقليمي.

إننا نجتمع، في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، للدفاع عن مبادئ وقواعد ميثاق الأمم المتحدة ولإعادة التأكيد على أنه لا يوجد مبرر للإرهاب في أي مكان وزمان أو لفقدان الأرواح من أي نوع.

وتدين رومانيا بأشد العبارات الممكنة الهجمات الإرهابية العشوائية والوحشية التي ارتكبتها حماس في جميع أنحاء إسرائيل، ابتداء من 7 تشرين الأول/أكتوبر. ولكل دولة الحق في الدفاع عن نفسها ومواطنيها ضد الإرهاب، بما في ذلك إسرائيل، بما يتماشى مع القانون الدولي.

إننا نشعر بصدمة كبيرة إزاء العدد الكبير من الأرواح التي أزهقت من الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، وقلوبنا مع جميع ضحايا الصراع الأبرياء. ورومانيا واحدة من البلدان التي تنعي فقدان خمسة مواطنين مزدوجي الجنسية.

فيجب الإفراج فورا عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس. ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي اضطلع به الشركاء الدوليون لإطلاق سراحهم. وبوصفنا أحد البلدان التي لها رعايا من مزدوجي الجنسية محتجزين كرهائن، نأمل أن يستمر العمل على إطلاق سراحهم.

إن حماس لا تعبر عن الشعب الفلسطيني. بل على العكس من ذلك، إنها تعمل ضد تطلعاتهم من خلال الإضرار بالقضية الفلسطينية وآفاق حل الدولتين. ويكرر وفد بلدي الدعوة إلى التمييز بوضوح بين التوقعات والمساعي الفلسطينية المبررة والمشروعة، التي ينبغي ألا تعالج إلا كجزء من عملية سياسية والهجمات الإرهابية التي تشنها حماس التي تضر في نهاية المطاف بحياة الفلسطينيين ومستقبلهم.

ومن المهم إعادة التأكيد، في هذه المرحلة من الصراع الحالي، على أهمية احترام القانون الدولي والمبادئ العالمية للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقيات جنيف. ويجب أن يكفل الجميع حماية المدنيين، ولا سيما الأطفال، في جميع الأوقات.

وإذ نرحب بشاحنات المساعدات الإنسانية التي عبرت رفح في نهاية الأسبوع الماضي وفي الأيام التالية، ينبغي لنا أن نكون حازمين ومتحدين في دعم المساعدة الإنسانية لغزة من دون عوائق. فتلك التدابير ضرورية، بما في ذلك الهدن لأسباب إنسانية، للسماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ومن ودون عوائق، بما يتسق مع القانون الدولي الإنساني، لكي تتصرف الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركاؤها المنفذون بسرعة.

ويجب حماية المدنيين في جميع الأوقات. وكما تعلم الدول الأعضاء، سيواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بذل جهودهم لمساعدة مواطني الاتحاد الأوروبي في المنطقة. ومن وجهة نظر وطنية، يشمل ذلك أيضا إجلاءهم عند الطلب.

إن الصراع في غزة لا يدمر مستقبل الإسرائيليين والفلسطينيين فحسب، بل لديه أيضا إمكانات هائلة لإثارة خطاب الكراهية في جميع أنحاء العالم. فتصاعد معاداة السامية والخطاب المعادي للفلسطينيين أو كراهية الإسلام في العالم يثير قلقا بالغا. وهذه هي اللحظة المناسبة للتحرك مرة أخرى والمجاهرة بالوقوف ضد الكراهية.

ونحن مقتنعون بأن أكثر الحلول دواما لهذه الحالة المعقدة هي فقط الحلول التي تنشأ من، وتؤيدها، جميع الأطراف الشرعية المعنية. ولذلك امتنعت رومانيا عن التصويت على القرار دإط–21/10.

ولفترة أطول مما ينبغي، لم يحرز تقدم ذي مغزى في عملية السلام في الشرق الأوسط. وضاعت العديد من الفرص السانحة، وفي النهاية، دفع المدنيون الثمن. ولكن، لا يمكننا أن نتخلى عن السلام. ويظل حل الدولتين أمرا لا غنى عنه وهو الخيار الوحيد المتاح للتوصل إلى حل دائم للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. ويظل حل الدولتين أمرا لا غنى عنه لإحلال سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، على أساس القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فحل الدولتين سيمنع امتداد الصراع ويمنع الأطراف الفاعلة الأخرى من تأجيجه. ووفد بلدي على استعداد للمشاركة في جهود الوساطة كجزء من المسؤولية الدولية المشتركة عن صون السلم والأمن.

السيد جاكمان (بربادوس) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد بربادوس البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا بالنيابة عن الجماعة الكاريبية خلال هذه الدورة (انظر A/ES-10/PV.40)، وكذلك بيان الجماعة الكاريبية المؤرخ 9 تشرين الأول/أكتوبر.

تدين بربادوس الهجمات الإرهابية الشنيعة التي ارتكبت ضد إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، والتي تسببت في فقدان أرواح أكثر من 000 1 شخص وأخذ المئات رهائن، بمن فيهم النساء والأطفال. ويجب محاسبة المسؤولين عن أعمال العنف المدمرة تلك.

ونعرب عن انزعاجنا إزاء تدهور الحالة في الشرق الأوسط وقلقنا البالغ إزاء سلامة وأمن شعبي إسرائيل وفلسطين. إن الصراع بين إسرائيل وحماس في غزة يهدد بالانتشار إلى الشرق الأوسط بأسره، مع ما يترتب على ذلك من نتائج كارثية على شعوب تلك المنطقة، وعلى السلام العالمي وعلى النظام المتعدد الأطراف الهش أصلا. وإذا استمر الصراع بلا هوادة، فسيكون له أيضا آثار مدمرة على السكان الضعفاء في كل مكان. ولذلك يجب على المجتمع الدولي للدول وشعوبها أن يتحدوا وأن يمنعوا الحالة من المزيد من التدهور. ويجب على مجلس الأمن أن يتصرف على وجه الاستعجال وبانسجام.

و ترحب بربادوس، في ذلك الصدد، باتخاذ جمعيتنا يوم الجمعة، 27 تشرين الأول/أكتوبر، القرار دإط–21/10 الذي يدعو إلى هدنة إنسانية فورية ودائمة ومستدامة تفضي إلى وقف الأعمال العدائية. وتلك إشارة هامة من المجتمع العالمي. وقد صوتت بربادوس مؤيدة ذلك القرار بسبب دعوته الواضحة إلى حماية جميع المدنيين وإطلاق سراح الرهائن واحترام القانون الدولي وضرورة إيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس حل الدولتين. وتؤيد بربادوس أيضا التعديل الذي اقترحته كندا A/ES-10/L.26 لأنه يحدد بوضوح المسؤولين عن الهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر على إسرائيل. وتتفق تلك النقاط كلها مع آراء بربادوس بشأن الحالة، على النحو الوارد في بياننا المؤرخ 24 تشرين الأول/أكتوبر.

إن التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار الآن لأسباب إنسانية، كما دعا إليه الكثيرون، بمن فيهم الأمين العام، أمر ضروري لضمان حماية أرواح ورفاه المدنيين الأبرياء في إسرائيل وغزة. وأي قصف جوي في غزة – وهي منطقة أصغر من بلدي، ولكن يبلغ عدد سكانها سبعة أضعاف – لا بد أن تكون له آثار مدمرة على المدنيين. وموت آلاف الفلسطينيين في الأسابيع الماضية يشهد على ذلك بشكل قاتم.

وتدعو بربادوس كذلك إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن وتوفير المساعدة الإنسانية بجميع أبعادها لأهالي غزة.

وأود أيضا أن أعرب عن دعم بربادوس وتقديرها للعمل الرائع الذي يضطلع به موظفو الأمم المتحدة في الميدان وتضحياتهم الرهيبة.

ونشيد بالأمين العام وأفرقته على جهودهم لتوفير الإغاثة وإيجاد سبيل لتحقيق السلام.

ظلت بربادوس تؤيد على الدوام حل الدولتين، منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة بعد استقلالنا في عام 1966، معترفة بحقوق شعبي إسرائيل وفلسطين كل في دولته. ويجب على المجتمع الدولي الآن أن يوافق على وجه الاستعجال وأن يتخذ إجراء لضمان أن يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير في دولة مستقلة معترف بها دوليا، وفقا للقانون الدولي. ويجب أن يكون السلام المستدام محور تركيز العالم الوحيد، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالحوار.

السيد ليبوي (ولايات ميكرونيزيا الموحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): تنعقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة في وقت يتسم بظروف بالغة الصعوبة بالنسبة للمدنيين في كل من إسرائيل وغزة. ويجب على هذه الهيئة – كل واحد منا – أن يبذل قصارى جهده للتصدي لهذه الأزمة، وهي حالة مضطربة أصلا، ومنع انتشارها.

ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن تقف الجمعية العامة ضد إرهاب حماس وأن تدين بشكل لا لبس فيه الأعمال البغيضة والخسيسة التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر ضد المدنيين ودولة إسرائيل. وكان العديد من الضحايا من النساء والأطفال والمسنين. إن الأعمال الشنيعة والوحشية التي ارتكبتها حماس وأي جماعة إرهابية أخرى تستحق إدانة الجمعية ولا ينبغي التسامح معها مطلقا. ولا ينبغي التغاضي عن الهجمات الإرهابية في أي مكان على أي شخص وهي غير مبررة. كما إنه ليس من المبرر أن يستخدم الإرهابيون المدارس أو المستشفيات أو الفلسطينيين الأبرياء دروعا بشرية.

وتقف ميكرونيزيا إلى جانب أي دولة للدفاع عن نفسها ضد الأعمال الإرهابية، ونؤيد حق إسرائيل في الدفاع عن أراضيها وشعبها. وهو ليس حقا بموجب ميثاق الأمم المتحدة فحسب؛ بل إنه كذلك حق من حقوق الإنسان. إنه التزام أي دولة ذات سيادة.

وأعرب، بالنيابة عن بلدي، عن تعازينا الصادقة للأسر التي فقدت أحباءها. وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن الذين تحتجزهم حماس، وندعو كلا الجانبين إلى احترام القانون الدولي الإنساني. إننا ممتنون للبلدان التي تعمل بلا كلل لإنقاذ وحماية أرواح المدنيين، الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. ففقدان روح أي مدني مأساة.

والسلام والأمن في الشرق الأوسط بأسره معرضان للخطر، وخطر توسع الأزمة داخل المنطقة وخارجها حقيقي جدا. ويجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة مضاعفة الجهود لإعادة عملية السلام. إن الحل الدائم، بين شعبين – الإسرائيليين والفلسطينيين – ودولتين ديمقراطيتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن وكرامة داخل حدود معترف بها بصورة متبادلة، أمر ضروري لتحقيق سلام دائم.

السيد ساروفا (بابوا غينيا الجديدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على قيادته هذه الدورة الاستثنائية الطارئة.

يساور بابوا غينيا الجديدة قلق بالغ إزاء تطور الحالة في إسرائيل وفلسطين في أعقاب الهجوم الإرهابي الشنيع الذي شنته حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ونتقدم بخالص تعازينا وتعاطفنا إلى جميع ضحايا الصراع، في كل من إسرائيل وفلسطين، وإلى موظفي الأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم بشكل مأساوي أثناء أدائهم المتفاني لواجبهم.

ويدين وفد بلدي بأشد العبارات الممكنة الهجوم الإرهابي الوحشي والمنحرف والقاتل الذي شنته حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني على إسرائيل، ولا سيما ضد المدنيين الأبرياء في إسرائيل وبلدان أخرى. ويجب ألا يتغاضى أحد عن ذلك العمل الشنيع. ولذلك السبب أيدنا كذلك مشروع التعديل الكندي A/ES-10/L.26، الذي نرى أنه هام.

كما يدين وفد بلدي بأشد العبارات الممكنة اختطاف مواطنين إسرائيليين ومواطنين من بلدان أخرى، معظمهم من المدنيين، بمن فيهم أطفال ومسنين ونساء، وأخذهم رهائن من قبل إرهابيي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني. وذلك مخالف للقانون الدولي الإنساني، وندعو إلى محاسبة الجناة.

وكذلك تشارك بابوا غينيا الجديدة البلدان الأخرى الدعوة إلى الإفراج العاجل عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس بدون أي شروط مسبقة. ونرحب بالإفراج عن الذين أطلق سراحهم حتى الآن،

ونحث على تحرير الباقين المحتجزين ضد إرادتهم من الاختطاف والأسر. فجميع الأرواح مهمة ويلزم اتخاذ جميع التدابير لحماية المدنيين وممتلكاتهم من جانب الأطراف المتنازعة. وندعو حماس إلى عدم استخدام المدنيين دروعا بشرية.

ويجب على مجلس الأمن أن يصنف مرتكبي الأعمال الشنيعة مثل حماس وغيرها من الجماعات المماثلة، بما فيها حزب الله، بأنها جماعات إرهابية تستحق أن تعامل بطريقة مماثلة للقاعدة وداعش.

وتتضامن بابوا غينيا الجديدة مع دولة إسرائيل وتعترف اعترافا قاطعا بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس بموجب القانون الدولي. وفي ممارسة حق الدفاع عن النفس، نسلم أيضا بأهمية التناسب والتمييز، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي الإنساني. وتؤيد بابوا غينيا الجديدة أيضا بقوة الوجود الشرعي لإسرائيل كأمة وتدين بشدة الأطراف، بما في ذلك الإرهابيون والمنظمات الإرهابية، التي تعارض كيان دولة إسرائيل.

إن تطور الحالة في إسرائيل وفلسطين له آثار خطيرة محتملة على السلام والأمن ويعرض الأرواح وسبل العيش للخطر ليس فقط لأطراف النزاع، بل كذلك لمنطقة الشرق الأوسط الأوسع وما وراءها. فيجب على المجتمع الدولي أن يعمل مع جميع الأطراف المعنية بحسن نية واحترام متبادل لتهدئة الحالة على وجه السرعة واستعادة السلام والأمن في المناطق المتضررة. ولذلك، نشارك غيرنا في الحث على هدنة إنسانية عاجلة. ويجب أن يشمل ذلك أيضا تجنب استخدام الخطاب التحريضي، الذي لا يساعد على تهدئة الحالة المتوترة. وبتلك الروح، نقدر مختلف الجهود الدولية والإقليمية الجارية لتهدئة الحالة بين إسرائيل وفلسطين. وتستحق تلك الجهود دعم المجتمع الدولي.

كما نقدر الجهود الإنسانية الرامية إلى تلبية احتياجات المتضررين من هذا الصراع، ونعرب عن امتناننا للعاملين في المجال الإنساني في الخطوط الأمامية على خدمتهم المتفانية. وندعو كذلك إلى حماية جميع العاملين في المجال الإنساني وإلى أن تكفل أطراف النزاع سلامتهم وأمنهم.

ويضع هذا الصراع الجاري مرة أخرى الأهمية الحاسمة والضرورة الملحة لاستئناف الجهود الرامية إلى تحقيق حل الدولتين في رأس قائمة الأولويات. ونحث على المفاوضات المباشرة بالوسائل السلمية بين جميع أصحاب المصلحة في إسرائيل وفلسطين من أجل إيجاد حل سياسي دائم وودي متبادل لإسرائيل وفلسطين للعيش جنبا إلى جنب في تعايش سلمي.

وأخيرا، يساورنا القلق أيضا إزاء الشلل الذي أصاب مجلس الأمن للنظر على النحو المناسب في جميع المسائل ذات الصلة بحسن نية والتصدي العاجل للظروف المتدهورة، كما رأينا في السلسلة الأخيرة من مشاريع قرارات مجلس الأمن الفاشلة بشأن الشاغل الخطير والمتزايد بشأن السلام والأمن ورفاه جميع أطراف الصراع. ويجب على المجلس أن يفعل ما هو أفضل في الاضطلاع بولايته – ولاية تمثل البشرية جمعاء، لا مجرد تمثيل المصالح الضيقة لعضو المجلس وحده.

السيد توني (تونغا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مملكة تونغا.

تدين تونغا الهجمات الإرهابية المروعة التي شنتها حماس على دولة إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، والتي أسفرت عن ذبح مدنيين. وتدين تونغا كذلك اختطاف المدنيين – الذين ما زالوا محتجزين كرهائن – خلال ذلك الهجوم. وتتضامن تونغا مع الذين يدعون إلى إطلاق سراحهم فورا ومن دون شروط.

وتؤيد تونغا حق إسرائيل الأصيل في الدفاع عن النفس، على النحو الذي أكده ميثاق الأمم المتحدة، في ردها الحازم على حماية مواطنيها وتحقيق الاستقرار في الحالة الأمنية المتفجرة.

ونسلم بأن ذلك ينبغي ألا يقلل من حقوق الإسرائيليين والفلسطينيين في العيش في أمان وكرامة وسلام. فالمدنيون، سواء كانوا إسرائيليين أو فلسطينيين، ليسوا هدفا ويجب حمايتهم.

وتؤيد تونغا كذلك الحاجة الماسة إلى إيصال المعونة الإنسانية من دون قيود أو تأخير لا داعي له. وفي ذلك الصدد، فإن أي هدنة

في الحملة العسكرية في غزة ستكون مفيدة للغاية لتيسير إيصال تلك المعونة الإنسانية إلى المدنيين الفلسطينيين.

وإذ نواصل دعواتنا من أجل المحزونين على فقدان أحبائهم والذين نجوا والذين يعيشون الآن في خوف وألم من عدم اليقين، تظل مملكة تونغا ثابتة في دعوتها إلى التعايش السلمي بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

السيد بليفي (سان مارينو) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد سان مارينو البيان الذي أدلى به سابقا ممثل الاتحاد الأوروبي (انظر A/ES-10/PV.40). وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

لقد تسببت الأزمة الراهنة في الشرق الأوسط في معاناة وألم ودمار كبير على الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. وتتطلب الأزمة استجابة فورية وقوية من المجتمع الدولي.

إن قلوبنا اليوم مع جميع الضحايا الأبرياء – الإسرائيليين والفلسطينيين والمواطنين من البلدان الأخرى العديدة، فضلا عن موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى.

وتدين سان مارينو الهجمات الإرهابية المروعة التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر وقتل المدنيين الأبرياء واحتجاز الرهائن واستمرار الهجمات العشوائية بالقذائف على إسرائيل. ويجب تقديم مرتكبي تلك الجرائم الفظيعة إلى العدالة.

وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن من دون شروط مسبقة. ونرحب، في ذلك الصدد، بجميع إجراءات الوساطة التي تقوم بها مختلف الأطراف الفاعلة على الساحة الدولية، بهدف التمكين من الإفراج الفوري عن الأشخاص الذين اخْتُطِفُوا في إسرائيل.

وتقر سان مارينو بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها وفقا للقانون الدولي، وتقر في الوقت نفسه بحق الشعب الفلسطيني في دولة حرة ومستقلة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة.

ويجب احترام القانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات. ولا يمكن لوم السكان الفلسطينيين على أعمال حماس الإرهابية. إن نطاق العمليات العسكرية والنقل القسري للمدنيين داخل الأراضي، فضلا عن عمليات الهدم في الضفة الغربية، تشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني.

ومن الضروري ضمان حماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية في جميع الأوقات، ولا سيما المرافق الطبية والمدارس ومباني الأمم المتحدة، فضلا عن توفير المعونة الإنسانية العاجلة للوصول بسرعة إلى السكان الفلسطينيين، الذين تقطعت بهم السبل في قطاع غزة في ظروف بائسة.

ومن الأهمية بمكان تجنب التصعيد الإقليمي، وندعو الأطراف الفاعلة الإقليمية إلى الامتناع عن أي عمل يمكن أن يزيد من تفاقم الحالة. وتؤيد سان مارينو أي مبادرة قد تعزز الحوار وتشجع على وقف فوري لإطلاق النار، وفي نهاية المطاف، تضع حدا للصراع الدائر.

إننا نحترم احتراما تاما حقوق دولة إسرائيل والتطلعات والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ونظل ملتزمين بسلام دائم ومستدام، على أساس حل الدولتين.

وأخيرا، بالإشارة إلى القرار دإط–21/10، الذي اتخذ سابقا، نأسف لعدم اعتماد مشروع التعديل A/ES-10/L.26، الذي اقترحته كندا. فمن وجهة نظرنا، كان سيساعد القرار ويجعله أكثر تمثيلا للعديد من البلدان، وفي نهاية المطاف، أكثر شمولا فيما يتعلق بالمواقف المعرب عنها في الجمعية العامة.

السيد دا كروز (أنغولا) (*تكلم بالإنكليزية*): يأتي استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، بشأن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، في وقت صعب للغاية وفي ظل ظروف إنسانية مؤلمة. وتكتسي هذه المناقشة أهمية كبيرة نظرا لآثارها على السلم والأمن في الشرق الأوسط، وهي منطقة ذات حساسية سياسية ودبلوماسية كبيرة وتمثل في هذه اللحظة اختبارا آخر لتعددية الأطراف بوصفها آلية لحل التحديات الدولية المعقدة التي نواجهها اليوم.

ويساور أنغولا قلق بالغ إزاء الزيادة الهائلة في العنف في الشرق الأوسط منذ هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، الذي يؤدي كل يوم إلى تفاقم المعاناة الإنسانية ويودي بحياة المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال. إننا ندين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن دوافعه والجهات الفاعلة فيه. وبالمثل، يساورنا القلق كذلك إزاء احتمال امتداد أزمة غزة وتحولها إلى نزاع إقليمي تترتب عليه آثار خطيرة على السلم والاستقرار الدوليين.

ويجب على المجتمع الدولي أن يخفف من حدة هذه المخاطر بحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس ووقف التصعيد واحترام قواعد القانون الدولي. والسبيل الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق السلام الدائم هو من خلال الحوار وتسوية المنازعات بالطرق السلمية. وفي ذلك السياق، نؤيد القرار دإط–21/10 الذي يدعو، ضمن رسائل رئيسية أخرى، إلى هدنة إنسانية فورية ودائمة ومستدامة تفضي إلى وقف الأعمال العدائية والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن المدنيين، فضلا عن المطالبة بتوفير السلع والخدمات الأساسية فورا وباستمرار وعلى نحو كاف ومن دون عوائق للمدنيين في جميع أنحاء قطاع غزة بموجب القانون الدولي الإنساني. كما يعيد التأكيد على أنه لا يمكن التوصل إلى حل عادل ودائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني إلا بالوسائل السلمية، وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ووفقا للقانون الدولي وعلى أساس حل الدولتين.

ونشيد بالعمل الإنساني الذي يقوم به موظفو الأمم المتحدة لإنقاذ الأرواح في ظل ظروف صعبة جدا وتشكل تحديا، وهو تعبير عن التزامهم الثابت بقيم الكرامة الإنسانية والتضامن الدولي. إننا محزونون على الذين ماتوا كضحايا لهذا الصراع، ونعرب عن تعازينا المخلصة للأسر المنكوبة في إسرائيل وقطاع غزة وما وراءهما.

وتشيد أنغولا بالدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في البحث عن حلول عالمية تستند إلى المبادئ الرئيسية للعلاقات الدولية المنصوص عليها في ميثاقها، وهي المساواة في السيادة بين جميع أعضائها والتزام جميع الأعضاء بتسوية منازعاتهم بالوسائل السلمية والودية بطريقة لا تهدد السلام الدولي أو تعرض الأمن والعدل للخطر وتفي بحسن نية بالالتزامات التي أخذتها على عاتقها وفقا للميثاق والتسامح والتعايش السلمي بين الأمم.

وتبرهن التحديات الراهنة للسلام والأمن في الشرق الأوسط على الحاجة الملحة إلى إعطاء الأولوية للبحث عن حل عادل ومستدام، على أساس تطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي، بهدف إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا.

وتظل الأمم المتحدة أفضل أمل وآخر جبهة لصنع السلام وصون السلام لمنع نشوب النزاعات وتسوية النزاعات الدولية. غير أن التحديات العالمية الراهنة تعزز اقتناع أنغولا بالحاجة الملحة إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن التابع لها، بغية جعلها فعالة وتمثيلية وشاملة وقادرة على تعزيز تعددية الأطراف بوصفها السبيل للتعامل مع التهديدات المشتركة والمترابطة وصون كل السلم والأمن.

السيدة كالكو (فنلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد فنلندا البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/ES-10/PV.40).

لقد أدنا بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الجبان الذي شنته حماس على المدنيين في إسرائيل. ففي غضون ثلاثة أسابيع فقط، فقد أكثر من 10 000 شخص في إسرائيل والأرض الفلسطينية أرواحهم في الهجوم والتصعيد الذي أعقبه. ونشعر بحزن بالغ إزاء كل هذه المعاناة الإنسانية. فمرة أخرى دفع المدنيون، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنون، الثمن الأعلى. ونشدد على أنه يجب على جميع أطراف النزاع أن تحترم القانون الدولي الإنساني، ويجب حماية جميع المدنيين في جميع الحالات. والأمن ملك للجميع.

وتعترف فنلندا بحق إسرائيل في حماية سكانها المدنيين، ولكننا نشدد بقوة على أن العمليات العسكرية يجب أن تكون متناسبة ومتماشية مع القانون الدولي الإنساني. ويجب اتخاذ جميع التدابير الممكنة للحفاظ على أرواح المدنيين في جميع الحالات. وندعو إلى الإفراج

الفوري وغير المشروط عن الرهائن المحتجزين في غزة، ونشيد بالدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة ومصر وقطر وبلدان أخرى في المنطقة مرة أخرى.

لقد أيدنا مشروع التعديل الكندي (A/ES-10/L.26) للقرار دإط–21/10، الذي قدم يوم الجمعة الماضي. وكان التعديل مهما وصادقا في الإشارة بوضوح إلى مسؤولية حماس، وهي منظمة إرهابية. ولأن التعديل لم يعتمد، اضطررنا للأسف إلى الامتناع عن التصويت على القرار، على الرغم من موافقتنا على معظم مضمونه البالغ الأهمية والمصاغ بعناية. ونشكر مجموعة الدول العربية على كل ما قامت به من عمل في بناء توافق في الآراء بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية والملحة. ونحث مجلس الأمن على الاضطلاع بمسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة واعتماد مشروع قرار في أقرب وقت ممكن. إن الحالة الكارثية أصلا آخذة في التدهور ونحن نتكلم الآن.

فالحالة الإنسانية في غزة كارثية حقا. ويحمي القانون الدولي الإنساني الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، مثل الغذاء والماء والإمدادات الطبية والمأوى والكهرباء والوقود. والسكان المدنيون في غزة، بمن فيهم الأطفال، والنساء – الذين يقدر أن 50 000 منهن حوامل – في حاجة ماسة إلى كل ذلك. وندعو إلى استمرار وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ومن دون عوائق. ويجب استخدام جميع الوسائل الضرورية، بما في ذلك الممرات الإنسانية والهدن المؤقتة لتلبية الاحتياجات الإنسانية، لتيسير إيصال المزيد من المعونة بأقصى قدر من الاستعجال. ونعرب عن تقديرنا الكبير للأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وموظفيها على عملهم الحاسم، معرضين حياتهم للخطر في كثير من الأحيان. إن الجهود المبذولة لتشويه سمعة الأمم المتحدة والعاملين الآخرين في المجال الإنساني غير مقبولة.

فهناك حاجة إلى جهد دولي مشترك لوقف التصعيد ومنع المزيد من التصعيد. وتسير التطورات في الضفة الغربية في الاتجاه المعاكس. كما يقع على عاتق إسرائيل التزام قانوني بحماية المدنيين من عنف المواطنين الإسرائيليين المقيمين في المستوطنات، وكلها غير قانونية بموجب القانون الدولي. ونقدر تقديرا كبيرا الدور الدبلوماسي الذي اضطلع به الأمين العام غوتيريش وبلدان المنطقة والولايات المتحدة في الميدان. ونشيد بمصر على مبادرتها الهامة باستضافة مؤتمر قمة السلام. فجميع الجهود الدبلوماسية ذات قيمة كبيرة. ونسلط الضوء على الدور البناء للسلطة الفلسطينية والتزامها بنبذ العنف. فالدور الذي اضطلعت به السلطة الفلسطينية – وما زالت تضطلع به – بوصفها شريكا للمجتمع الدولي بأسره ينبغي الإشادة به واحترامه.

وتسلط الحالة الضوء مرة أخرى على أن السبيل المستدام الوحيد لإنهاء الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني هو من خلال حل تفاوضي قائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967. ويجب أن يلبي الحل الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية والتطلعات الفلسطينية إلى إقامة دولة وسيادة وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام 1967 وحل جميع مسائل الوضع الدائم. ويجب اعتبار غزة والضفة الغربية كيانا واحدا من أجل إنشاء دولة فلسطينية قابلة للبقاء. ويجب علينا أن نتحمل مسؤوليتنا، بوصفنا المجتمع الدولي، بإعطاء أقوى دفعة ممكنة للمفاوضات حالما يصبح ذلك ممكنا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند في هذه الجلسة. وسنستمع إلى بقية المتكلمين غدا الساعة 15/00 في هذه القاعة.

رُفِعَت الجلسة الساعة 18/15.